

تقرير الأمين العام عن أعمال اللجنة الاستشارية الوطنية اللبنانية لأخلاقيات علوم الحياة والصحة عن سنة ٢٠١٧

الرئيس

معالي الدكتور عدنان مروة

نائب الرئيس

معالي الدكتور أسعد رزق

الأمين العام

الدكتور ميشال الضاهر

الأعضاء

السيدة سلوى البعاصيري

الدكتور محمد السماك

الشيخ الدكتور محمد التقري

الدكتور جورج أفتموس

معالي الأستاذ مروان حمادة

معالي الدكتور محمد خليفة

الرئيس انطوان خير

الدكتور بيار زلوعه

الدكتور ابراهيم سلطي

معالي الدكتور صلاح سلمان

الأب الدكتور ميشال شاور

الدكتور رولان طناب

الدكتورة تاليا عرواي

الدكتور وليد عمار

الدكتور كمال كلاب

السيدة نعمت كنعان

معالي الدكتور طارق مئري

الدكتور أندريه مكربنه

الدكتور هشام نشابه

الدكتور وضاح نصر

السكرتاريا

الآنسة نادين ديب

يسرني بمطلع هذه السنة أن أشارككم بهذا التقرير السنوي عن أعمال اللجنة الاستشارية الوطنية اللبنانية لأخلاقيات علوم الحياة والصحة لسنة ٢٠١٧.

لقد عقدت اللجنة خلال هذه السنة ٩ اجتماعات رسمية في السراي الحكومي قامت خلالها بدراسة بنود جدول الأعمال وأخذ القرارات والتوصيات اللازمة. كما وتم عقد عدة اجتماعات للجان الفرعية ولجان العمل إما في المركز الإداري المخصص لها في البناية المقابلة للسراي الحكومي وإما في وزارة الصحة العامة وذلك للبحث بالأمور والقضايا المتعلقة باختصاصها ومهامها والتي أحييت إليها للمراجعة وإبداء الرأي أو إصدار توصيات.

وفي ختام هذه الأعمال نورد لكم أهم المنجزات التي أقرت خلال هذه السنة:

١- حددت اللجنة عدداً من المواضيع الأخلاقية المستجدة والتي وجدت من المهم أن تعمل عليها ضمن لجان فرعية يرأس كل منها عضو من اللجنة وتضم أعضاء واختصاصيين من ضمن اللجنة وبعض الخبراء من خارجها بحيث يتاح للجنة الفرعية دراسة المسألة بعمق وعرضها خلال الاجتماع العام للجنة للموافقة. ومن هذه اللجان الفرعية التي إما تشكلت هذا العام أو ما زالت تتابع أعمالها منذ السنة الماضية نذكر:

- لجنة فرعية حول وهب وزرع الأعضاء والأنسجة
- لجنة فرعية حول الاستنساخ البشري والفحوصات الجينية
- لجنة فرعية حول تنظيم تخزين الخلايا الجذعية في لبنان
- لجنة فرعية حول زرع الرحم
- لجنة فرعية حول حقوق المرضى والرعاية الملطفة في نهاية الحياة
- لجنة فرعية حول الأبحاث العلمية على الإنسان

٢- إلى ذلك وصدرت قرارات من قبل وزارة الصحة العامة بتعيين عدد من أعضاء اللجنة لتمثيلها في عدة لجان متخصصة ضمن الوزارة مثال:

- القرار الصادر من قبل وزير الصحة العامة بتشكيل لجنة مهمتها الموافقة على اعتماد لجان أخلاقيات في المستشفيات والجامعات ومن ضمن أعضائها: الدكتور وليد عمار والدكتورة تاليا عرواي والدكتور بيار زلوعه والدكتور ميشال الضاهر.

٣- تابعت اللجنة الاستشارية الوطنية اللبنانية لأخلاقيات علوم الحياة والصحة العمل على مسألة تنظيم تخزين الخلايا الجذعية في لبنان ودرست عدة ملفات في هذا الخصوص منها طلب ترخيص لمركز جديد. أبدت اللجنة رأيها في هذا الخصوص وأرسلت توصياتها إلى وزير الصحة العامة الذي قام بإصدار القرار

رياض الصلح، شارع المصارف، بناية الصحنوي، الطابق الخامس، بيروت، لبنان

Riad El Solh square, Sehnaoui bldg., 5th fl – Beirut, Lebanon

Tel: 01-970803 P.O.BOX: 2011-9202 Email: info@ccnle.org.lb Website: www.ccnle.org.lb

رقم ٧٩/١ الصادر في ١ شباط ٢٠١٧ حول تنظيم حفظ واستعمال الخلايا الجذعية والذي يمكنكم الاطلاع عليه على موقعنا الالكتروني
http://ccnle.org.lb/sites/default/files/pages/files/ministerial_decree_79-
[http://ccnle.org.lb/sites/default/files/pages/files/ministerial_decree_79-\(1_on_stem_cells-issued_on_feb_16_2017_0.pdf](http://ccnle.org.lb/sites/default/files/pages/files/ministerial_decree_79-(1_on_stem_cells-issued_on_feb_16_2017_0.pdf)

٤- عملت اللجنة على تعديل التوصيات التي أعدتها حول "حقوق المرضى في نهاية الحياة- حق الموت بكرامة" باللغة العربية فقد اجتمعت عدة مرات وخرجت بعدة تعديلات للنص الأساسي وإنما لم تنته عملها عليه بعد.

٥- عملت اللجنة الاستشارية الوطنية اللبنانية لأخلاقيات علوم الحياة والصحة على مراجعة النسخة النهائية من ميثاق المعايير الأخلاقية لترويج الأدوية في لبنان وآليات الرصد والمتابعة المحال إليها من قبل وزارة الصحة العامة كما وقامت بإبداء رأيها بخصوصه من خلال أعضائها الذين شاركوا في صياغة هذا الميثاق. وقد دعي رئيس اللجنة الاستشارية الوطنية اللبنانية لأخلاقيات علوم الحياة والصحة إلى توقيع الموافقة على هذا البروتوكول في اجتماع رسمي عقد في السراي الكبير.

٦- قامت وزارة الصحة العامة بطلب رأي اللجنة حول إمكانية إجراء عملية زرع الرحم في إحدى المستشفيات اللبنانية ضمن برنامج بحث علمي يشرف عليه فريق طبي من جامعة غوتنبرغ في السويد. اجتمعت اللجنة وناقشت المسألة من مختلف الجوانب الأخلاقية والنفسية والطبية. وبعد المناقشة لم يتوصل الأعضاء إلى قرار توصية بالإجماع لأن هذا الإجراء يدخل في إطار بروتوكول بحث علمي تجريبه جامعة غوتنبرغ والقرار بالسماح به أو بعدمه يعود إلى لجنة مراجعة أخلاقيات البحث العلمي IRB التابعة للمستشفى حيث من شأن هذه العملية أن تتم، كما وإلى وزارة الصحة العامة التي يجب أن تتأكد من احترام المستشفى وتوفيره كافة المتطلبات التقنية والخبرات البشرية والمبادئ الأخلاقية اللازمة لإجراء عملية مماثلة.

٧- قامت وزارة الصحة العامة بطلب رأي اللجنة لإجراء فحوصات جينية تشمل فحوصات تحديد النسب لطالبي الحصول على تأشيرات للسفر إلى المملكة المتحدة وإرسال العينات إلى الخارج.

تداولت اللجنة بمضمون هذا الطلب وتوصلت إلى ما يلي:

- من الضروري الحصول من سفارة المملكة المتحدة على تأكيد القرار الرسمي لإجراء هذه الفحوصات وليس من قبل المختبر الذي ستجرى فيه.

- من الضروري تحديد نوعية الفحوصات وحصصها بالفحوصات اللازمة لإثبات النسب. وعليه فلا

بد من أن تُستبدل في النص كلمة "include" بـ"limited to".

- يجب صياغة استمارة الموافقة المستنيرة وتوقيعها من قبل كل شخص يخضع لهذا الفحص وتتضمن كل المعلومات التي تضمن السرية وحصر استعمال العينات بالفحوصات المحددة لإثبات النسب. على الطبيب المكلف بسحب العينات إعطاء كامل المعلومات والتفسيرات اللازمة لطالب التأشيرة.
- لا بدّ من معرفة هوية الطبيب الذي كُلف بأخذ العينات وإرسالها إلى المختبر والتأكد من انتسابه لنقابة الأطباء والتزامه بالقوانين المرعية الاجراء كما ومن أنّه يشرف على توقيع الموافقة المستنيرة من قبل طالب التأشيرة.
- إبلاغ وزارة الخارجية اللبنانية بالتدابير المتّبعة من قبل السفارة البريطانية والتأكد من أنّ هذا التدبير يشمل باقي البلدان وليس لبنان حصراً.

٨- اجتمعت اللجنة ضمن لجنة مصغرة بوزارة الصحة العامة للتداول في أسئلة أرسلتها الوزارة بخصوص الفحوصات الجينية التي يمكن إجراؤها بشكل دوري والأخرى التي ينبغي الرجوع فيها إلى اللجنة لتعطي رأيها فيها. واستندت اللجنة المصغرة في إجاباتها إلى وزارة الصحة العامة إلى المادة 17 من القانون 625 لسنة 2004 حول الفحوصات الجينية والتي تفيد بأنه "لا يجوز القيام بكشف جيني نظامي على مجموعة من الأشخاص أو على سكان منطقة معينة إلا بعد موافقة وزارة الصحة العامة على جدول الفحوصات وبعد استطلاع رأي اللجنة الاستشارية الوطنية لأخلاقيات علوم الحياة والصحة". كما ولحظت اللجنة المصغرة أهمية النظر في النقاط التالية لدى ورود أي طلب:

- إن كانت سرية المعلومات مؤمنة
- إن كان هدف الفحص واضحاً ومحدداً
- وجود موافقة مستنيرة واضحة وكاملة
- هل طلب المريض أن يتم إبلاغه بالنتائج أم لا؟

٩- ورد اللجنة كتاباً من رئاسة الوزراء محال من قبل الأمين العام لمجلس الوزراء ومرفق بتعديل للمرسوم رقم ١٤٤٢ المتعلق بتطبيق أحكام المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٩ حول أخذ الأنسجة والأعضاء البشرية لحاجات طبية وعلمية طلباً لرأي اللجنة الاستشارية فيه. وبعد الدراسة وجدت اللجنة أنّ النص لا يأتي على ذكر عقوبات في حال عدم التقيد بمضمون المرسوم من قبل مراكز حفظ الأنسجة وغيرها، كما وطلبت أن يضاف إلى المرسوم عبارة "وبعد استطلاع رأي اللجنة الاستشارية الوطنية اللبنانية لأخلاقيات علوم الحياة والصحة" في القسم المتعلق بصدوره.

- ١٠- قررت اللجنة مناقشة ظاهرة استخدام المضادات الحيوية في لبنان من منظور المنفعة العامة ورفع الضرر وصولاً إلى إعداد توصيات بشأنها في المستقبل وتوصلت بعد مناقشة المسألة إلى ما يلي:
- الاستعمال المفرط في الممارسة الطبية من دون الوصفة الطبية أو في المزارع على الحيوانات والدواجن ينعكس بالضرر ويخفف من مفعول هذه المضادات.
 - ضرورة الطلب من وزارة الصحة التحقق من استعمال المزارع للمضادات الحيوية والإشراف على استعمال الأدوية والعمل على:
 - توعية الأطباء على متى يتعين عليهم وصف المضادات
 - توعية المرضى أنفسهم على أهمية عدم أخذهم المضادات بشكل عشوائي
 - امتناع الصيدلة عن إعطاء المضادات بدون الوصفات الطبية ومراقبة القرار الوزاري بهذا الشأن.

١١- تابعت اللجنة العمل على تطوير وتحديث المعلومات الموجودة على الموقع الإلكتروني الخاص باللجنة وعنوانه: www.ccnle.org.lb بحيث تحتوي صفحاته كامل المعلومات الخاصة باللجنة وإنجازاتها ومعلومات تنفيذية عن أخلاقيات علوم الحياة والصحة بما يفتح المجال لتوطيد العلاقة بين اللجنة والمجتمع اللبناني من جهة واللجنة والمنظمات الدولية المعنية بأخلاقيات علوم الحياة والصحة من جهة أخرى.

12- أحالت وزارة الصحة العامة للجنة التقرير ومشروع الدليل الاسترشادي لوضع قانون خاص بالمسؤولية الطبية وحقوق المريض الصادر عن اجتماع اللجنة الفنية الاستثنائية للتشريعات الصحية ضمن مجلس الوزراء العرب فقامت اللجنة الاستشارية الوطنية اللبنانية لأخلاقيات علوم الحياة والصحة بالاطلاع على المستند ودراسته وإبداء الرأي بهذا الخصوص حيث أنها وجدت أنه يصلح للدول العربية التي ليس لديها تشريعات بهذا الحقل أو ليس لديها نقابات شبيهة بنقابة الأطباء في لبنان (Ordre des Médecins) ولجان متخصصة في مجال أخلاقيات علوم الحياة والصحة مثال اللجنة الاستشارية الوطنية اللبنانية لأخلاقيات علوم الحياة والصحة التي شاركت في الماضي في وضع قوانين عصرية ومتطورة مع التقدم العلمي، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: قانون الآداب الطبية رقم ١٩٩١/٢٨٨ وتعديلاته وآخرها رقم ٢٤٠ نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠١٢ فضلاً عن القانون رقم ٢٠٠٤/٥٧٤ حول حقوق المرضى والموافقة المستنيرة.

١٣- قررت اللجنة العمل سنة ٢٠١٨ على تقديم اقتراح إدخال تعليم مادة الأخلاقيات في برنامج التعليم الثانوي.

١٤- أحالت وزارة الصحة العامة للجنة كتاباً من قبل وزارة الخارجية والمغتربين حول مبادرة الجامعة العربية بتنظيم منتدى وزاري عربي في مجال زرع الأعضاء والأنسجة والخلايا البشرية للاطلاع وإبداء

الرأي. فرحبت اللجنة بفكرة المنتدى وعبرت عن استعدادها لانتداب شخص أو شخصين حسب الحاجة من بين أعضائها لتمثيل لبنان في المنتدى المذكور علماً أن اللجنة قد شاركت وساهمت بوضع مشاريع مماثلة مثال مشاركتها في صياغة ومراجعة تعديلات المرسوم رقم ١٤٤٢ الصادر في ٢٠ كانون الثاني ١٩٨٤ حول تطبيق أحكام المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٩ الصادر في ١٦ أيلول ١٩٨٣ حول أخذ الانسجة والاعضاء البشرية لحاجات طبية وعلمية، المحالة إلى مجلس الوزراء للموافقة.

١٥- اجتمع عدد من أعضاء اللجنة بمعالي وزير شؤون المرأة السيد جان أوغاسبيان وتباحثوا بمجالات التعاون مع الوزارة وتوصلوا إلى أنه بوسع اللجنة تقديم المشورة العلمية والأخلاقية للوزارة مثال تزويدها بالدراسات العلمية والاحصاءات التي تبرهن ارتفاع نسبة الوفيات لدى الحوامل والأطفال في ظروف الزواج المبكر كما وتقديم المشورة والرأي في عروض المشاريع التي تُعدها الوزارة بحيث تمنحها اللجنة المصادقة من الناحية الأخلاقية التي هي غاية في الأهمية بالنسبة للواهبين لدى نظرم في تمويل أي مشروع من مشاريع الوزارة.

١٦- المؤتمرات:

شاركت اللجنة في أعمال كثير من المؤتمرات اللبنانية والدولية أهمها:

- القمة الإقليمية للجان الأخلاقيات الوطنية في الدول العربية/ شرق الأوسطية (٥-٦ نيسان ٢٠١٧) في مسقط، عمان، حيث كانت لجان ١٥ دولة ممثلة فيها. شارك الرئيس الدكتور عدنان مروه والأمين العام الدكتور ميشال الضاهر في هذه القمة ممثلين للجنة وكانت مشاركتها ناجحة جداً حيث قاما بالتشبيك مع هذه اللجان والاتفاق على إقامة تعاون فيما بينها. كما وشارك فيها الدكتور رولان طنّب أيضاً ممثلاً للجنة الدولية الحكومية لأخلاقيات البيولوجيا Intergovernmental Bioethics Committee (IGBC)
- شارك الأمين العام الدكتور ميشال الضاهر في عدة اجتماعات قامت منظمة الصحة العالمية بعقدها في مصر ونتج عنها اقتراح أن تقوم اللجنة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية باستضافة أول دورة تدريبية لأعضاء لجان مراجعة البحوث IRB ليصار بعدها إلى تحديد أشخاص يتمتعون بكفاءات عالية ويملكون المؤهلات اللازمة لمراجعة الأبحاث المقدمة إليهم من الناحية الأخلاقية.

17- مشاريع قوانين قيد الدرس في مجلس النواب ومجلس الوزراء.

كانت قد تقدّمت اللجنة بتاريخ سابقة بعدة مشاريع قوانين قد تمت دراستها والموافقة عليها وقدمت إلى مجلس النواب بشكل مشاريع قوانين نذكر منها:

- مشروع قانون حول تقنيات الانجاب المساعدة
- مشروع قانون حول إنشاء لجان أخلاقيات في الجامعات والمستشفيات

- مشروع قانون حول حقوق المرضى المصابين بأمراض عقلية ونفسية
سوف تقوم اللجنة بالتنسيق مع وزارة الصحة العامة بتفعيل هذه المشاريع حالما يبدأ مجلس النواب نشاطاته
التشريعية.

18- إنجازات أعضاء اللجنة.

تم تكريم الدكتور وليد عمار من قبل الدولة الفرنسية على إنجازاته ومساهماته خلال حفل أقامه سفير فرنسا
في لبنان في السفارة الفرنسية.

وختاماً لا يسعني إلا أن أخص بالشكر رئيس اللجنة الدكتور عدنان مروه الذي أعطى من وقته ودعمه
لهذه النشاطات والانجازات وشكري أيضاً للزملاء الكرام في اللجنة واللجان الفرعية الذين يقدمون كل جهد
للتقدم بأعمال اللجنة. وأخيراً شكر خاص للانسنة نادين ديب التي أظهرت اندفاع ومقدرة لمتابعة أعمال
اللجنة والمحافظة على مكاتبها ومستنداتها.

متمنياً لكم أعياداً سعيدة وسنة ٢٠١٨ كريمة والسلام للبنان،

الدكتور ميشال الضاهر



الأمين العام